النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

العدد ٤١ | نيسان ٢٠١١ | www.if.org.lb

لا تكونوا مجرّد موظفين

تغادر حكومة وتأتي أخرى، وبينهما تصريف أعمال، وتبقى الادارة في كل الأحوال، تؤمّن الاستمرارية وتسيّر الدولة.

وقبل أن أسلّم الحقيبة الوزارية الى خلفي، لا بد لي من كلمة الى عائلة وزارة المال التي كنت أعرف عنها أنها رائدة، واليوم صرت أعرف سر ريادتها، إذ لمست لمس اليد أنها تضم الكثير من الطاقات البشرية، وتحوي الكثير من المواهب، وتتمتع بروح الفريق والالتزام بالخدمة العامة وارادة التطور وتحسين الخدمة والعزم على التميز.

أمنيتي عليكم، أنتم العاملين في هذه الوزارة البالغة الأهمية، رجالاً ونساءً، أن لا تمارسوا مهامكم أبداً بذهنية تصريف الأعمال، بل ليعتبر كل منكم أنه وزير وقائد في عمله.

كونوا ملتزمين في عملكم قيم الحيادية والمساواة والموضوعية والأخلاقية، وابقوا متحفزين لخدمة مواطنيكم، ومندفعين للعمل.

لا تكونوا موظفين بالمعنى الضيق، ولا تكتفوا بالشؤون اليومية، بل وظفوا في عملكم كل طاقاتكم. بادروا. ابتكروا. لا تترددوا في أن تقدموا الأفكار والاقتراحات.

أدركوا حجم المسؤولية التي تقع على عاتقكم أمام المواطنين الذين كرسنا أنفسنا جميعاً لخدمتهم، وتصرفوا على قدر هذه المسؤولية.

أمنيتي عليكم، أن تكونوا متجردين، حياديين، نزيهين. احرصوا على أن تبقوا منفتحين على كل جديد، وعلى التعلم الدائم، والتدرُّب المستمر هو سبيلكم الى ذلك، ومعهد باسل فليحان يضع امكاناته في خدمتكم لكي تبقوا مطلعين ومواكبين لأفضل الممارسات.

اجهدوا لكي تكونوا فاهمين القانون لأنكم هنا لتطبيقه بتجرد، وفي الوقت نفسه لا تنسوا أن تكونوا متفهمين للمواطنين لأنكم هنا لخدمتهم، وعليكم تالياً أن تكونوا انسانيين في ادائكم واجباتكم.

استمعوا الى الملاحظات، وخذوا بالمنطقي والهادف منها، واعملوا على تحسين الاداء والاجراءات والتشريعات، ولكن لا تكترثوا للانتقادات الهدامة التي تنكر كل جهودكم، ولا تدعوا أحداً يحبطكم، أو يثبط عزيمتكم. جميعنا يدرك أن في مجتمعنا، وفي الادارة العامة التي هي انعكاس له، الصالح والطالح. كثفوا جهودكم اذاً لكي تصبح النوعية الجيدة هي الأكثرية في ادارتكم، ولكي يصبح الموظف النزيه والكفيّ هو الطاغي، فتكبر ثقة المواطنين بكم، وتساهمون في بناء الدولة العصرية التي نحلم جميعاً بها، الدولة التي تحقق السلام والازدهار لبلدنا، والتي تبني مستقبل أبنائنا.

ريّا الحسن
وزيرة المالية

مديرية المالية العامة انجزتها

"شرعة المكلّف": العلاقة مع الادارة الضريبية من العداء الى التعاون

علاقة المكلّف بالادارة... من الغموض الى الصراحة

أفادت وزارة المال بأن مديرية المالية العامة انجزت شرعة المكلف. وأوضحت أن الشرعة "تتضمن بشكل واضح وصريح حقوق الإدارة الضريبية والمكلف على السواء، وواجبات كل من الطرفين، وترسم الإطار العام للعلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية".

وأضافت أن الشرعة "تساعد المكلّف على معرفة وفهم:

- الخدمة التي يحق له الحصول عليها والمعايير كافة التي تسود علاقته بالإدارة الضريبية
- حقوقه بصفته مكلفاً لدى الإدارة الضريبية
- ابرز موجباته الضريبية كمواطن وكمكلف بالضريبة".

وشرحت أن وضع "شرعة المكلف" انطلق من أن "عملية تنظيم العلاقة وتوضيحها بين الدولة والمواطن تكتسب أهميةً فائقةً في أيامنا هذه، ولا سيما علاقة الإدارة الضريبية مع المكلفين، سواء أكانوا أفراداً، أم شركات/مؤسسات خاصة، أم إدارات/مؤسسات عامة، أم بلديات".

وتابعت قائلة "من اجل حسن تطبيق الأنظمة الضريبية، يجب أن تبنى هذه العلاقة على الاحترام والتفاهم والثقة المتبادلة والوضوح والإنصاف، بحيث تحلّ المعرفة الكاملة والصحيحة بالواجبات والحقوق محل عدم المعرفة وسوء الفهم، والصراحة مكان الغموض، والمودة والتعاون مكان العداء، وهو ما تساهم في ارسائه شرعة المكلّف".

للتحصيل... دليل

يجري في الوقت الراهن وضع اللمسات الأخيرة على "دليل موظف وزارة المالية إلى إجراءات تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها"، الذي سيشكل مرجعاً للموظفين في الإدارة الضريبية، وخصوصاً في وحدات التحصيل، يمكنهم الاستعانة به من أجل التعرف على المهام المنوطة بهم وكيفية ممارستها.

في هذا العدد أيضاً

النظام الضريبي الالكتروني: نقرة توفّر عليك "نطرة"! ٢
"موازنة المواطن"... خطوة على طريق الشفافية ٤
البلديات في مواكبة التحديات الإدارية والمالية والتنموية ٨
"السياسات العامة" عنوان النسخة الثانية من لقاءات الكوادر العليا في الادارة اللبنانية ١١

تصدر عن:
المعهد معهد باسل فليحان المالي
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

•• **المحافظة، القضاء، المنطقة، الحي، الشارع، المبنى والطابق.**

•• **الرمز البريدي ورقم صندوق البريد** في حال وجودهما.

•• **ملاحظات المستخدم:** يمكن لمقدم الطلب أن يدون ملاحظاته أو تعليقاته.

• **القسم الرابع من الشاشة يضم رمز الأمان،** وعلى مقدم الطلب إدخال الأحرف التي تظهر في الحقل الملون لضمان سرية عملية تقديم طلب التسجيل.

بعد الانتهاء من إدخال المعلومات كافة، على مقدم الطلب النقر على زر **إرسال** لإرسال الطلب إلى وزارة المال، وفي حال وجود نقص أو خطأ في تعبئة بعض الحقول ستظهر لائحة بالحقول المطلوب تعبئتها أو تصحيحها. ويمكن استخدام زر **تفريغ** لمحو كل الخانات المعبأة. بعد التأكد من صحة المعلومات المدخلة تظهر صفحة تعلمكم باستلام طلب التسجيل من قبل وزارة المال، ويتم النقر على عبارة المستندات المطلوبة لمعرفة المستندات المطلوبة لاستكمال عملية التسجيل.

وتقوم وزارة المال بإرسال رسالة إلكترونية إلى عنوان بريدكم الإلكتروني، مع الطلب بالاطلاع على تلك الرسالة والنقر على عبارة تأكيد عنوان البريد الإلكتروني لتأكيد عنوان بريدكم الإلكتروني.

ويتم إرسال رسالة إلكترونية إلى عنوان بريدكم الالكتروني تتضمن رقم متابعة التسجيل الخاص بشركتكم، وتمكن من طباعة إيصال المراجعة العائد لطلب التسجيل.

ويتم النقر على إيصال المراجعة الذي يتضمن رقم المتابعة العائد الى شركتكم والمخصص لاستكمال آلية تسجيلكم في الخدمات الإلكترونية.

كذلك يتم النقر على كلمة طباعة للحصول على نسخة عن إيصال المراجعة لضمه الى المستندات المطلوبة.

وتحدد وزارة المال لكم موعد تسلم المستندات المطلوبة منكم بغية الحصول على رقم التعريف الإلكتروني (e-PIN).

للشخص الحقيقي

• إذا اخترت النقر على عبارة "شخص حقيقي"، عندها تظهر صفحة عنوانها "**طلب تسجيل شخص حقيقي في النظام الضريبي الإلكتروني**"، وتضم كل المعلومات المطلوب تعبئتها. كما يتوجب تعبئة الحقول التي بجانبها رمز نجمة (*).

وهذه الصفحة مقسمة إلى ثلاثة أقسام على النحو الآتي:

• **القسم الأول من الشاشة مخصص للمعلومات عن المكلف،** ويقوم المكلف في هذا القسم بتعبئة المعلومات المتعلقة به:

•• **اسم الدخول** والمقصود به الاسم الذي سيستخدم لاحقاً للاستفادة من خدمات النظام الضريبي الإلكتروني.

•• **رقم تسجيله الشخصي** لدى وزارة المال.

•• **الاسم، اسم الأب، الشهرة، رقم بطاقة الهوية والشهرة بعد الزواج.**

•• **تاريخ الولادة، الجنس، الوضع الاجتماعي، مقيم، الجنسية** يتم تحديدها بالانتقاء من القائمة.

•• **رقم الهاتف، رقم الجوال ورقم الفاكس** بعد اختيار رمز الهاتف والجوال والفاكس من القائمة.

•• **عنوان البريد الإلكتروني** وفقاً لما يأتي: username@domain.

•• **رقم القسيمة البريدية** (هو الرقم المدوّن على البطاقة البريدية التي تسلّم عند التصريح).

• **القسم الثاني من الشاشة مخصص للمعلومات عن العنوان الشخصي للمكلف،** ويقوم المكلف في هذا القسم بتعبئة المعلومات المتعلقة بعنوانه الشخصي:

•• **المحافظة، القضاء، المنطقة، الحي، الشارع، المبنى والطابق.**

الرمز البريدي ورقم صندوق البريد في حال وجودهما.

•• **ملاحظات المستخدم:** يمكن للمكلف أن يدون ملاحظاته أو تعليقاته.

• **القسم الثالث من الشاشة يضم رمز الأمان:** على مقدم الطلب إدخال الأحرف التي تظهر في الحقل الملون لضمان سرية عملية تقديم طلب التسجيل.

بعد الانتهاء من إدخال كافة المعلومات، على مقدم الطلب النقر على زر إرسال لإرسال الطلب إلى وزارة المال، وفي حال وجود نقص أو خطأ في تعبئة بعض الحقول ستظهر لائحة بالحقول المطلوب تعبئتها أو تصحيحها. ويمكن استخدام زر **تفريغ** لمحو كل الخانات المعبأة. بعد التأكد من صحة المعلومات المدخلة تظهر صفحة تعلمكم باستلام طلب التسجيل من قبل وزارة المال، ويتم النقر على عبارة المستندات المطلوبة لمعرفة المستندات المطلوبة لاستكمال عملية التسجيل.

وتقوم وزارة المال بإرسال رسالة إلكترونية إلى عنوان بريدكم الالكتروني، مع الطلب بالاطلاع على تلك الرسالة والنقر على عبارة تأكيد عنوان البريد الإلكتروني لتأكيد عنوان بريدكم الإلكتروني.

ويتم إرسال رسالة إلكترونية إلى عنوان بريدكم الالكتروني تتضمن رقم متابعة التسجيل الخاص بشركتكم.

يتم النقر على إيصال المراجعة الذي يتضمن رقم المتابعة العائد الى شركتكم والمخصص لاستكمال آلية تسجيلكم في الخدمات الإلكترونية.

كذلك يتم النقر على كلمة طباعة للحصول على نسخة عن إيصال المراجعة لضمه الى المستندات المطلوبة.

وتحدد وزارة المال لكم موعداً لتسلم المستندات المطلوبة منكم بغية الحصول على رقم التعريف الالكتروني (e-PIN).

أول الغيث التصريح بواسطة الانترنت... والخطوة التالية الدفع

النظام الضريبي الالكتروني: نقرة توفّر عليك "نطرة"!

■ انجاز المعاملات من دون تكليف المكلفين عبء الانتقال

دخلت خدمات وزارة المال عصراً جديداً مع بدء العمل بالبوابة الالكترونية للوزارة، التي تتيح للمكلفين انجاز المعاملات من دون تكليفهم عبء الانتقال والانتظار، أو بتعبير آخر توفير "النطرة" عليهم بمجرد... نقرة.

البوابة الموجودة على العنوان www.finance.gov.lb تتيح الدخول إلى رابطين:

- الرابط الأول هو الموقع الالكتروني للوزارة، المتضمن معلومات وتقارير عن المالية العامة والموازنة والدين العام والاتفاقات الدولية والمساعدات الخارجية والصفقات العامة، ويمكن الاطلاع من خلاله على المهل الضريبية والمنشورات والقرارات المتعلقة بالضرائب.
- الرابط الثاني هو رابط الخدمة الالكترونية، الذي يضع في متناول المكلفين نظاماً ضريبياً إلكترونياً، سوف يمكنهم تباعا من تقديم تصاريحهم إلكترونيا والاطلاع على تصاريحهم السابقة وعلى التكاليف الصادرة، وهو ما يشكل قفزة نوعية كبيرة، تصب في خانة تسهيل معاملات المواطنين ومؤسسات القطاع الخاص، وفي خانة تعزيز الالتزام الضريبي. وهذه الخطوة المهمة سيليها في مرحلة لاحقة اعتماد الدفع الالكتروني، الذي تعمل عليه الوزارة حالياً، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وستوضع بخدمة المواطنين خلال الأشهر المقبلة.

ولكن، كيف يتم التسجيل لاستخدام النظام الضريبي الإلكتروني؟

مصدر مختص في وزارة المال شرح لـ"حديث المالية" أن تعبئة الصفحة المخصصة للتسجيل تستلزم اتباع الخطوات الآتية:

- انقر على العبارة التي تتناسب مع وضعك: شخص معنوي/شخص حقيقي

للشخص المعنوي

- إذا اخترت النقر على عبارة "شخص معنوي"، عندها تظهر صفحة عنوانها "**طلب تسجيل شخص معنوي في النظام الضريبي الإلكتروني**"، وتضم كل المعلومات المطلوب تعبئتها. كما يتوجب تعبئة الحقول التي بجانبها رمز نجمة (*).

وهذه الصفحة مقسمة إلى أربعة أقسام، على النحو الآتي:

- **القسم الأول من الشاشة مخصص للمعلومات الشخصية لمقدم الطلب**، ويقوم مقدم الطلب في هذا القسم بتعبئة المعلومات الشخصية المتعلقة به:
  - **رقم تسجيل مقدم الطلب** لدى وزارة المال.
  - **الاسم، اسم الأب، الشهرة، رقم بطاقة الهوية والشهرة بعد الزواج.**
  - **تاريخ الولادة، الجنس، الوضع الاجتماعي، مقيم، الجنسية** يتم تحديدها بالانتقاء من القائمة.
  - **رقم الهاتف، رقم الجوال، ورقم الفاكس**، بعد اختيار رمز الهاتفو الجوال والفاكس من القائمة.
  - **عنوان البريد الإلكتروني** وفقاً لما يأتي: username@domain.

- **القسم الثاني من الشاشة مخصص للمعلومات عن المكلف**، ويقوم مقدم الطلب في هذا القسم بتعبئة المعلومات المتعلقة بالمكلف:
  - **اسم الدخول** والمقصود به الاسم الذي سيستخدم لاحقاً للاستفادة من خدمات النظام الضريبي الإلكتروني.
  - **رقم تسجيل المكلف** لدى وزارة المال، **اسم المكلف، النشاط الرئيسي، الشهرة التجارية ورقم السجل التجاري في حال وجودهما.**
  - **رقم الهاتف والفاكس** بعد اختيار رمز الهاتف والفاكس من القائمة.
  - **عنوان البريد الإلكتروني** وفقاً لما ياتي: username@domain.
  - **رقم القسيمة البريدية** (هو الرقم المدوّن على البطاقة البريدية التي تسلّم عند التصريح).

- **القسم الثالث من الشاشة مخصص للمعلومات عن عنوان المركز الرئيسي**، ويقوم مقدم الطلب في هذا القسم بتعبئة المعلومات المتعلقة بعنوان المركز الرئيسي للمكلف:

النواب". ويؤكد في هذا الصدد أن "الجمعية تسعى في هذا السياق الى الضغط لإقرار مشاريع قوانين ذات صلة بالشفافية، كمشروع قانون حماية كاشفي الفساد ومشروع قانون منع تضارب المصالح والتطبيق الجدي لقوانين سبق أن صدقت ولم تجد طريقها إلى التطبيق لغاية اليوم، مثل قانون وسيط الجمهورية وشرعة حقوق الإنسان".

ويرى صعب أن "الإصلاح كي ينجح لا بد أن يكون شاملاً، وهذا ما يستدعي تعاون جميع الحريصين على رفع كلمة القانون واحترام الدستور وتشييد دولة المؤسسات كي نتمكن من مكافحة الفساد".

ويكشف صعب أن الجمعية "أجرت أبحاثاً ودراسات تتناول شفافية الموازنة العامة، وعملت في هذا الإطار على إصدار مؤشر الموازنة المفتوحة Open Budget Index وعلى عدد من الإصلاحات التي تتعلق بتطبيق مبادئ الشفافية في الموازنة العامة كان أهمها توصيات تتعلق بشمولية الموازنة واحترام مبدأ إعدادها سنوياً".

وإذ يشك رصعب وزارة المال على إتاحتها الفرصة للعمل مع الجمعية "لإجلاء الغموض الذي يحيط بالعديد من الأمور في الموازنة ومرده، مع الأسف، الى تعقيدات المحاسبة العمومية اللبنانية التي تحتاج إلى تطوير وتحديث وتفصيل تشريعياً ومعلوماتياً وإدارياً بأسرع وقت"، فهو ينقل عن المسؤولين في الوزارة تأكيدهم "أنهم أدخلوا أو هم بصدد إدخال العديد من التطويرات الضرورية كي تصبح شفافية الموازنة ١٠٠٪".

ويذكّر صعب بأن "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية تعمل منذ تأسيسها في العام ١٩٩٩، على إرساء قواعد الحكم الصالح بالتعاون مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص لبناء الديمقراطية والمساءلة العامة وتعزيز حق الوصول إلى المعلومات و الشفافية في القطاع الخاص وبناء قدرات الشباب لمكافحة الفساد".

الروزنامة الضريبية:
تواريخ المكلّفين أحمر... بالخط الواضح!

هي روزنامة قد تعتقد للوهلة الأولى أنها كالمئات غيرها من الروزنامات التي تباع في المكتبات، أو التي توزعها هذه الشركة أو تلك المؤسسة أو الجمعية. ولكن، في الواقع، هي روزنامة عملية ومفيدة، لها وظيفة تختلف عن غيرها، اذ تشكل أداة تتيح المزيد من التواصل بين الإدارة الضريبية والمكلفين، وتساهم في التذكير بكل المواعيد والمهل، وتصب بالتالي في خانة تيسير المعاملات وتعزيز الالتزام الضريبي.

إنها الروزنامة الضريبية، المبادرة الجديدة التي أطلقتها وزارة المال في مطلع سنة ٢٠١١، والتي تحوي معلومات عامة عن المواضيع الضريبية، والتواريخ التي تهم المكلفين، كمواعيد التصريح والمهل وما الى ذلك.

من الصفحة الأولى من الروزنامة الى صفحتها الأخيرة، تذكير بعنوان الموقع الالكتروني للوزارة www.finance.gov.lb وبرقم مركز الاستعلام الهاتفي وهو ١٧١٠. وقبل أن تبدأ الصفحات الخاصة بكل شهر، لائحة بنماذج التصاريح والبيانات وطلبات الاسترداد والإشعارات بالدفع، اضافة الى أرقام هذه النماذج.

ولكل شهر في الروزنامة صفحتان: الأولى تتضمن لائحة بالموجبات الضريبية، وبمهلها الأساسية، وبأرقام النماذج ذات العلاقة بها، أما الصفحة الثانية فهي على شكل الروزنامة التقليدية المعروفة، مع إبراز باللون الأحمر للأيام التي تشكل مواعيد وتواريخ ضريبية أساسية، واشارة الى الأعياد والعطل الرسمية.

وفي بعض الصفحات، تحت لائحة الموجبات الضريبية، زاوية بعنوان "هل تعلم" تتضمن ملاحظات مهمة يجب لفت انتباه المكلفين اليها.

الروزنامة الضريبية التي ستصدر سنوياً، وضعت في متناول جميع المكلفين، اذ تم توزيع آلاف النسخ منها في مختلف مقار وزارة المال وإداراتها، وفي "الماليات" في بيروت والمناطق، وكذلك في الجامعات وغيرها من الأماكن العامة.

وهذه الروزنامة التي تصدرها مديرية المالية العامة مكملة لسلسلة "أدلة المواطن" التي تصدر تباعاً.

غلاف الروزنامة الضريبية

من المعلومات التي تتضمنها الروزنامة

مبادرة وزارة المال الى اصدارها مع مشروع ٢٠١٠ تمهد لجعلها تقليداً سنوياً ووثيقة أساسية

"موازنة المواطن"... خطوة على طريق الشفافية

من المؤتمر الصحافي لاطلاق "موازنة المواطن"

في ١١ شباط الفائت، أطلقت وزارة المال مع الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية – لا فساد، وثيقة "موازنة المواطن"، مدشنة بذلك مبادرة يؤمل أن تتحول تقليداً سنوياً وثابتاً، وجزءاً لا يتجزأ من وثائق الموازنة العامة.

و"موازنة المواطن"، كما يدل اسمها، تتوجه إلى المواطن اللبناني، تخاطبه في بيته وعمله، من دون وسيط، وتتضمن عرضاً مبسّطاً لمشروع الموازنة العامة، بالصيغة التي قدّمتها وزارة المال، وقبل أن يقرّه مجلس النواب.

الوثيقة تلخص أهم الأرقام الواردة في مشروع الموازنة، وتوضح للمواطنين، بشكل سهل، كيفية توزيع الإنفاق العام على القطاعات المختلفة.

كذلك تتضمن "موازنة المواطن" عرضاً للاهداف العامة لمشروع الموازنة العامة لسنة ٢٠١٠، وللنفقات والايرادات الحكومية، مع التركيز على قطاعات تعني حياة المواطنين اليومية، كالخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وضمان اجتماعي، والخدمات العامة، كالكهرباء، إضافة إلى عرض لأرقام الدين العام.

وبحسب وزيرة المال ريا الحسن، تهدف هذه الخطوة "إلى إشراك المواطن بشكل أكثر فاعلية في النقاش العام حول الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمواضيع المالية وسياسات الحكومة التي تعبر عنها الموازنة العامة، والتي تعنيه في حياته اليومية".

ويندرج اصدار موازنة المواطن في اطار اصلاحات الموازنة العامة ونهج الشفافية الذي تعمل الوزارة منذ سنوات على تعزيزه في عملها.

فسعياً إلى تعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات، تصدر الوزارة نشرات وتقارير دورية ومنتظمة تحوي بيانات وإحصاءات وأرقاما مالية، يتم توزيعها على المجتمع الاقتصادي والجهات المانحة، وتوضع في متناول جميع المواطنين والمكلّفين. ويتم حالياً إصدار أكثر من ١٠ نشرات وتقارير دورية ومنتظمة.

ومن المبادرات الأخرى لتعزيز الوصول إلى المعلومات: الموقع الالكتروني، القوائم البريدية، النشاطات، مكتبة المعهد المالي، معارض الكتب، اللقاءات مع الشباب، إصدار معهد باسل فليحان سلسلة "أدلة المواطن" أو كتيّبات "سلسلة التوعية المالية والضريبية".

مشاركة ناشطة وفاعلة في الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات، وتنظيم أربع ورش عمل لمسؤولي القطاع العام عن تعزيز الحق في الوصول الى المعلومات.

- الموقع الالكتروني، القوائم البريدية، النشاطات، مكتبة المعهد المالي، معارض الكتب، اللقاءات مع الشباب، إصدار معهد باسل فليحان سلسلة "أدلة
- المواطن "أو كتيّبات "سلسلة التوعية المالية والضريبية". مشاركة ناشطة وفاعلة في الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات، وتنظيم أربع ورش عمل لمسؤولي القطاع العام عن تعزيز الحق في الوصول الى المعلومات.

"موازنة المواطن" هي اذا جزء من هذا الجهد الاصلاحي الكبير، واصدارها يتم من ضمن الشراكة بين وزارة المال وبين الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية – لا فساد.

ويقول نائب رئيس الجمعية فادي صعب لـ "حديث المالية"، إن هذه الوثيقة "ستمكّن المواطن من قراءة أرقام الموازنة العامة بعيداً من اللغة التقنية المعقدّة، بغية معاينة مكامن الخلل في تركيبة الموازنة العامة ومحتوياتها".

ويشدد صعب على أن "موازنة المواطن" تشكّل "أداة ملخصة بيد المواطن، يستطيع من خلالها أن يراقب بشكل مبسط كيفية جباية الواردات وكيفية توزّع الانفاق العام على القطاعات المختلفة". وبالتالي، بحسب صعب، فإن "هذه الوثيقة هي محاولة أولية تنير المواطن وتقربه من فهم دوره الرقابي الأولي لمحاسبة السلطات المعنية على سياساتها المالية والاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن إنها تشكل مادة ثمينة لمنظمات المجتمع المدني لتشكيل مجموعات ضغط ومناصرة حول القضايا التي يعتبرونها حيوية وضرورية لتحسين مستوى معيشة المواطنين".

واذ يأمل صعب في أن يصبح إصدار موازنة المواطن "تقليداً سنوياً بدءاً بموازنة ٢٠١٠"، يشرح أن "موازنة المواطن" هي "إحدى وثائق الموازنة الأساسية الثماني (8 Key Budget Documents) بحسب المعايير الدولية التي أعدّها عدد من الهيئات الدولية المعنية بضمان شفافية الموازنات". وهذه الوثائق هي الآتية: فذلكة الموازنة ومشروع الموازنة والموازنة العامة بعد إقرارها والتقارير الدورية وتقرير نهاية العام وتقرير ديوان المحاسبة.

ويبرز صعب أن "مضمون هذه الوثيقة أقر بعد الإطلاع على آراء عينة من المواطنين والجمعيات الأهلية بغية الوقوف على آرائهم ومعرفة ما هي طبيعة المعلومات التي يودون الحصول عليها".

واذ يشير صعب الى أن التوصل الى هذه الوثيقة تم "بعد عدة أشهرٍ من العمل الدؤوب بين فريقي عمل الوزارة والجمعية"، لافتاً الى أن "فريق عمل الوزارة قدّم المعلومات وقام بمراجعتها مراراً"، يقول إن "موازنة المواطن تشكل ترجمة فعلية لوثيقة التفاهم الموقعّة بين وزارة المال والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية – لا فساد في العام ٢٠٠٧ والتي اتفق فيها الطرفان على أن تسمح الوزارة للجمعية بالإطلاع على المعلومات التي تتعلق السياسات المالية ومنها الموازنة".

ويوضح صعب أن "هذه المبادرة تأتي مكملّة للجهود التي قامت بها الجمعية في السنوات القليلة الماضية، إذ إن توافر الأرقام الرسمية وتسليط الضوء على تأثيرها في المالية العامة يشكلان أرضية ضرورية لاقرار مبدأ حق الوصول الى المعلومات". ويأمل في "أن تكون هذه المبادرة خطوة أوّلية تفسح المجال أمام مشروع قانون حق الوصول إلى المعلومات ومصادقته من قبل مجلس

السيارات على موقعه المأمون على شبكة الانترنت أدلّة إرشادية للكشف عن المركبات المسروقة، ووصلات ويب، ومعلومات تدريبية، وبرنامجاً خاصاً بالتعلّم عن طريق الانترنت، وتنبيهات، وإحصائيات، ومعلومات ميدانية.

وقد عرض الانتربول على المندوب اللبناني توجيه طلب إلى الاتحاد الأوروبي عبر موقع خاص له على شبكة الانترنت لتمويل برنامج تدريب خاص INTERPOL FORMATRAIN training and operation في لبنان خلال العام ٢٠١١، وسيتولى رئيس مكتب مكافحة السرقات الدولية متابعة هذا الموضوع.

كذلك عرض الانتربول على المندوب اللبناني امكانية مقابلة أرقام هياكل السيارات المسجّلة لدى هيئة إدارة السير اللبنانية، أو جزء منها، مع تلك المسجّلة في قاعدة البيانات ASF-SMV لمعرفة ما إذا كان هناك من سيارات مسروقة ومسجّلة بصورة نظامية في لبنان. وتُرك الخيار للجانب اللبناني بإجراء هذه المقابلة الالكترونية لدى مكاتب الأمانة العامة للأنتربول، أو في بيروت أثناء تنفيذ مهمة التدريب المشار إليها أعلاه، أو صرف النظر عن هذا الموضوع. وسيتولى رئيس مكتب مكافحة السرقات الدولية متابعة هذا الموضوع مع الجهات المعنية في وزارة الداخلية.

لا بد من الإشارة إلى الدور الإيجابي الذي تؤديه إدارة الجمارك اللبنانية في مكافحة السيارات المسروقة لدى استيرادها إلى لبنان، رغم أن الآلية المتبعة في الوقت الراهن تعتمد بصورة أساسية على البلاغات الورقية التي تتلقاها الإدارة من شعبة الانتربول أو من غيرها.

وقد أجمع الجانبان على ضرورة إيجاد صيغة اسهل، تعتمد بشكل أساسي على إيداع شعبة الانتربول أرقام هياكل السيارات المستوردة، بصورة إلكترونية، من المانيفستات المقدّمة إلى الجمارك بصورة إجمالية، أو من البيانات الجمركية بصورة إفرادية. وسيتم، لهذه الغاية التنسيق مع وزارة الداخلية .

لدى مديرية الجمارك العامة الفرنسية

وفي مديرية الجمارك الفرنسية قدّم عرض موجز عن نظام SILCF: Système d'Information pour la Lutte Contre la Fraude، النظام المعلوماتي الجديد الذي طوّرته إدارة الجمارك الفرنسية لمكافحة التهريب، والذي يتضمّن مجموعة من قواعد البيانات الإلكترونية الموضوعة بمتناول موظفي الجمارك المعنيين بمكافحة التهريب، ولا سيما مديرية الرقابة اللاحقة.

في الواقع، لم تعرض الجمارك الفرنسية على المندوب اللبناني نظاماً خاصاً لمكافحة سرقة السيارات، ربّما لأن فرنسا هي بلد مصدّر للسيارات الجديدة إلى مختلف أنحاء العالم، أو لأن حدودها الرسمية مع الدول المجاورة باتت بحكم الملغاة تحت مظلّة الاتحاد الأوروبي. لذلك، نعتقد بأن الجمارك الفرنسية تعتمد على شرطة الحدود والجهات الرسمية وغير الرسمية التي تتعاون معها في مراقبة وضبط السيارات المسروقة العابرة للحدود الفرنسية.

رئيس مصلحة
المركز الآلي الجمركي بالإنابة
غسّان نصرالله

التدريب في ٢٠١١: خطّة حافلة

تترجم خطة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لسنة ٢٠١١ توجهات العمل المتوسطة المدى ٢٠١٠-٢٠١٢ والتي تضمن في مكوناتها الأساسية التوجهات الحكومية عموماً وتوجهات وزارة المالية والحاجات التدريبية التي تم رصدها، فضلاً عن سلسلة المشاريع والبرامج الاقليمية.

من الدورات التدريبية

وتتميز خطة هذه السنة باطلالة متجددة تتضمن مجموعة من برامج التدريب المستمر في مناهج ادارة المالية الحكومية والجمارك واللغات والمعلوماتية مع لفتة مميزة الى كبار المسؤولين في القطاع العام اللبناني.

ويستكمل المعهد البرامج المحلية بمجموعة من أفضل التجارب الدولية كما يطل على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ببرامج جديدة في الادارة المالية الحكومية والجمارك، إضافة الى ورش العمل والمؤتمرات لا سيما تلك التي تنظمها شبكة معاهد التدريب GIFT-MENA.

اضافة الى مشاريع التدريب على المستوى الوطني، كمشروع دعم قدرات البلديات في الادارة المحلية، ومشروع تعزيز الرقابة المالية لمجلس النواب، تتضمن روزنامة ٢٠١١ التدريبية لمعهد باسل فليحان رزمة منوعة من ورش العمل والدورات في مواضيع إعداد الموازنة العامة وتنفيذها والشراء الحكومي والحسابات الوطنية والرقابة المالية. وتستهدف هذه البرامج العاملين في وزارة المالية ومختلف الادارات العامة والمؤسسات العامة في لبنان وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وأبرز توجهات التدريب في سنة ٢٠١١ في مجال الإدارة المالية الحكومية:

- إطلاق برنامج تخصصي في الصفقات العامة، خلال عام ٢٠١١، مؤلّف من ٣ مستويات تخصّصيّة يساهم بشكل أساسي في تطوير قدرات الموظفين العاملين في مجال المشتريات.
- ايلاء موضوع الرقابة المالية الاهتمام الجدّي من خلال مواكبة كافة المشاريع الوطنية المرتبطة بتفعيل الرقابة من تدقيق الحسابات العامة وقطع الحساب والتدقيق الخارجي وصولاً إلى عمل لجنة المال والموازنة.

تساهم رزنامة التدريب الجمركي في توحيد الاجراءات الجمركية وتنسيقها وتتضمن محاور عدة حول تفعيل الرقابة الجمركية ومكافحة التهريب وحماية المصالح المالية والاقتصادية، وتعقد في مقر المعهد وفي مراكز الأقاليم. كذلك تقام برامج اقليمية تنفذ ضمن اطار خطة التدريب الاقليمي الجمركي لمنظمة الجمارك العالمية، اذ إن المعهد هو مركز تدريب اقليمي لهذه المنظمة.

ويطمح المعهد في سنة ٢٠١١ الى تحسين نوعية المناهج التدريبية في المواضيع الخاصة بالتشريع الجمركي وقواعد التبنيد للتعرفة الجمركية والحرص على الاستفادة من الخبرات العالمية في الميادين الخاصة بتسهيل التجارة. كذلك تعكس الروزنامة توجهاً نحو اغناء المنهج التدريبي بدورات تدريبية حول مواضيع إدارية كإدارة فريق العمل والتحفيز وقياس الأداء، وخصوصاً للمراقبين الأول والضباط، بالإضافة إلى تفعيل المشاركة الجمركية في البرامج اللغوية.

كذلك تشمل التوجهات تطوير برامج تدريبية متخصصة بمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات الطبيعية والتخلقية وتعريف هيئات إنفاذ وأصحاب المصلحة على الخصائص الفيزيائية للعقاقير والسلائف وتعزيز مهاراتهم في مجال جمع البيانات والتحليل والمراقبة ونشر التقارير.

ويتسم برنامج التدريب الجمركي هذه السنة بالتركيز على الناحية التقنية في مجال مكافحة القرصنة والتقليد والسعي الى استكمال بناء شركات مع القطاع الخاص لتحسين القدرات في مجال مراقبة المنتجات ورصد انتهاكات حقوق الملكية الفكرية.

كذلك يستكمل العمل في برنامج التدريب الالكتروني كوسيلة علمية وتطبيقية للمناهج التدريبية المعتمدة ضمن روزنامة التدريب الجمركي لعام ٢٠١١.

أما أبرز التوجهات على المستوى الإقليمي فهي:

- تفعيل التنسيق مع منظمة الجمارك العالمية حول برامج التدريب والمساندات التقنية والبرامج الخاصة باعتماد مدربين وبرامج تدريبية حول القيادة والإدارة.
- تنفيذ ٣ برنامج تدريبية حول النظام المنسق ٢٠١٢ والقيمة الجمركية واعتماد مدربين بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية.
- تفعيل برنامج التدريب الالكتروني.
- تفعيل التشبيك والتعاون مع INCU وتطوير فرص تدريبية جديدة بالتعاون مع الجامعات الجمركية الدولية.
- تنسيق التعاون مع مركز الدراسات الإحصائية والضريبية لجامعة كانبيرا.

وفي محور تطوير المهارات الادارية، هناك برامج تهدف الى تعزيز قدرات القياديين في القطاع العام واطلاعهم على أبرز المستجدات المتعلقة بتحديث العمل الحكومي، مرتكزة على عدد من التجارب الدولية وعلى اصلاح المالية العامة كمدخل اساسي اليه. كذلك تتطرق الى أدوات التوجيه والرقابة وحسن استخدام الموارد المتوافرة. ويتوجه عدد من البرامج الى الكوادر الوسطى من خلال مجموعة من دورات المانجمنت والمواضيع القانونية والادارية التي تساندهم في اداء مهامهم بطريقة أفضل.

اضافة الى ذلك، تقام دورات في المعلوماتية المكتبية، في مقر المعهد وفي المراكز الاقليمية، ودورات في اللغات، يتولى التدريب فيها اساتذة متمرسون من "أميديست" لدورات اللغة الانكليزية، ومن المركز الثقافي الفرنسي لدورات اللغة الفرنسية.

الجمارك اللبنانية تكافح بخبرة فرنسية جرائم السيّارات المسروقة

مع بروز اهتمام لبنان بمكافحة جرائم السرقات الدولية وفي إطار التدريب على الأنظمة والأساليب الحديثة المعتمدة من قبل السلطات الفرنسية في مكافحة سرقات السيارات التي باتت مصنّفة عالمياً من ضمن الجرائم المنظّمة، زار فرنسا مندوب من قبل الجمارك اللبنانية للاطّلاع على البرنامج التعاوني لكيفية ضبط ومتابعة السيارات المسروقة، وذلك خلال الفترة الممتدة من ٥ ولغاية ١١ كانون الأول ٢٠١٠.

استهلّت الزيارة بالتعرّف على مجموعة المصالح غير الربحية Groupement d'Interet Economique - GIE ARGOS، المنظمة المموّلة من غالبية شركات التأمين الفرنسية، والتي تأسست في العام ١٩٨٤، بهدف البحث وتحديد واستعادة كل أنواع المركبات والممتلكات الشخصية المبلّغ عن سرقتها إلى شركات التأمين الفرنسية، للحصول على التعويض المادي عن هذه السرقات.

يتوافر لدى منظمة GIE ARGOS ما يأتي:

- قاعدة بيانات إلكترونية تتضمّن أكثر من ثلاثين مليون سيارة.
- إتصال إلكتروني مباشر مع القاعدة الوطنية الفرنسية للسيارات FNA: Fichier Nationale des Automobiles.
- إتصال إلكتروني مباشر مع نظام تسجيل المركبات الفرنسية SIV: Système d'Immatriculation des Vehicules.
- إتصال إلكتروني مباشر مع قواعد بيانات شركات Renault, Peugeot, Citroen.
- إتصال إلكتروني غير مباشر مع قواعد بيانات مجموعة من شركات تصنيع السيارات.

كذلك تقدّم منظمة GIE ARGOS الخدمات الآتية:

- المساعدة في تحديد السيارات المسروقة، والسيارات التي جرى التلاعب بها (لونها، رقم الشاسي العائد لها ...إلخ)، والسيارات المزوّدة بمستندات مزوّرة، وسيارات الانقاض، وغيرها، وذلك من خلال اتفاقيات ثنائية في ما بينها وبين الجهات الرسمية أو غير الرسمية التي تريد الاستفادة من هذه الخدمة المجانية.
- توفير الخبرة التقنية في إطار العمل القضائي لتحديد نوع التلاعب المحتمل والمستعمل على السيارات موضوع الشك.
- المساعدة في استرداد السيارات المسروقة.
- التدريب والتأهيل وتقديم المعلومات في البحث عن السيارات المسروقة.
- وصل إلكتروني محدود إلى قاعدة بياناتها من خلال شبكة الانترنت للبحث عن السيارات المسروقة.

عرضت منظمة GIE ARGOS على الجمارك اللبنانية توقيع إتفاقية ثنائية لتوفير المساعدة التقنية في تحديد السيارات المسروقة والمستوردة إلى لبنان، وذلك من خلال تزويدها بالجداول المتضمنة أرقام شاسيهات السيارات لدى ورودها إلى لبنان، ليصار إلى موافاتنا بالنتيجة خلال فترة محدودة. وقد وعد مندوب الجمارك اللبنانية عرض الموضوع على إدارته لدرسه، وموافاة المنظمة بالنتيجة.

لدى شرطة الحدود الفرنسية Police aux frontières

في مركز شرطة الحدود في مرفأ مدينة مرسيليا الفرنسية، تمّ التعرّف على الآلية المعتمدة من قبلها في مراقبة المانيفستات المقدّمة لها، والمتضمّنة أسماء جميع الركاب والسيارات المشحونة من وإلى مرفأ مرسيليا، التي تتضمّن مقابلة إلكترونية لبعض أرقام الشاسي المشكوك بأمرها مع قاعدة البيانات الوطنية للسيارات المسروقة المتوافرة على الشبكة المعلوماتية المأمونة التابعة لوزارة الداخلية Intranet، وغيرها من المراجع الإلكترونية المتوافرة على شبكة الانترنت، وذلك نسبةً الى معايير خاصة تعتمدها شرطة الحدود (موديل السيارة، جنسية سائقها، ...إلخ). كذلك جرى عرض عمليات إرسال الجداول المتضمنة أرقام الشاسيهات العائدة لجميع السيارات العابرة إلى مركز عمليات منظمة GIE ARGOS، لمقابلتها مع قواعد بيانات السيارات المسروقة المعتمدة من قبلها، وذلك بهدف استكمال الملاحقة القانونية على المسروقة منها لدى ورود التأكيد من المنظمة.

بالإضافة إلى ما تقدّم، شارك مندوب الجمارك اللبنانية مع مندوبَيْن من منظمة GIE ARGOS شرطة الحدود الفرنسية بمراقبة ميدانية لسيارات واردة بحراً إلى فرنسا من الجزائر عن طريق مرفأ مرسيليا، وذلك من خلال استهداف بعض السيارات الحديثة من الماركات الغالية نسبيًا (BMW, Porche, Mercedes, ...etc)، لتبيان ما إذا كان هناك من تلاعب Maquillage في رقم الشاسي المدوّن في أكثر من مكان ضمن السيارة مع ذلك المدوّن على الأوراق الثبوتية (دفتر السيارة، التأمين، ...إلخ).

لدى المقر الرئيسي للانتربول Interpol

شملت الزيارة المقر الرئيسي للانتربول في مدينة ليون الفرنسية، المنظمة الدولية التي تجمع أجهزة الشرطة في العالم عن طريق شبكة مأمونة فريدة من نوعها تضم مائة وثمانية وثمانين بلداً عضواً، فيقدمون المعلومات الشرطية العاجلة والحساسة إلى نظرائهم في العالم أجمع. وبالتالي، يوجد في كل بلد من البلدان الأعضاء

أمام مقر الانتربول

في الانتربول مكتب مركزي وطني يربط جهاز الشرطة الوطني بشبكة الاتصالات العالمية للولوج إلى قواعد البيانات المحتوية على ملايين القيود بأسماء وصور المجرمين المعروفين والشبكات الإرهابية وبصمات الأصابع وصور الاعتداءات الجنسية على الأطفال وجوازات السفر والمركبات والأعمال الفنية المسروقة. كما أن من بين الأعمال التي يقوم بها الانتربول، وعند الطلب، توفير فرق متخصّصة لمساعدة السلطات الوطنية بتنفيذ عمليات شرطية، وهي عمليات تشمل، من بين ما تشمل، مكافحة الاتجار بالبشر والاتجار في البضائع المقلّدة. ولضمان فعالية شبكة الانتربول العالمية، يجري تعزيز قدرة قوات الشرطة الوطنية عبر تزويدها بالمهارات ودورات التدريب اللازمة وإطلاعهم على أحدث أساليب التحقيق.

يعتبر الانتربول أن الإجرام الخاص بالمركبات نشاط فائق التنظيم لا يستثني اي منطقة في العالم. وكثيراً ما يكون مرتبطاً بالإجرام المنظم والإرهاب؛ فالمركبات لا تسرق بغرض السرقة وحسب، بل يتم الاتجار بها ايضاً لتمويل أو ارتكاب جرائم أخرى أو استخدامها لنقل المتفجرات. لذلك، بنت امانة الانتربول العامة قاعدة بيانات خاصة بالمركبات الآلية المسروقة يمكن الاطلاع عليها عبر وسيلة التقصي الآلي (ASF-SMV) وNCIC العائدة للسيارات المسروقة في الولايات المتحدة الأميركية. والغرض منهما مساعدة أجهزة الشرطة في البلدان الأعضاء على مكافحة سرقة المركبات والاتجار بها على المستوى الدولي.

في أواخر العام ٢٠٠٩، تجاوز عدد المركبات الآلية التي أبلغ عن سرقتها، والمشمولة بقاعدة البيانات المذكورة، ما قدره ٦.٢ مليون قيد. ويستخدم نحو ١٥٧ بلداً قاعدة البيانات هذه بشكل منتظم، منها ١٢٦ بلداً يتقاسم مع الانتربول القيود المسجّلة في قاعدة بياناته الوطنية الخاصة بالمركبات المسروقة. وفي العام ٢٠٠٩، تمّ، وبفضل قاعدة بيانات ASF-SMV، الكشف عن أكثر من ٢٦٠٠٠ مركبة آلية مسروقة في مختلف أنحاء العالم. وضع الانتربول بتصرّف موظفي مكافحة سرقات

مع الجهات الأخرى فضلاً عن عمل اتحادات البلديات وحدود صلاحياتها".

ويشير القاضي أحمد إلى أنّ "للمشروع عدة أبعاد، منها الوقوف على أهم ما يعترض المجالس البلديّة من صعوبات في عملها والبحث ضمن حدود الصلاحيات للحلول الممكنة لتلك الصعوبات وفتح المجال في إبداء الرأي والمقترحات ونقل الخبرات بين المشاركين والمدربين وتحقيق التعارف بينهم لجعل عمل المجالس البلدية أكثر فعاليّة وتعزيز ثقافة المشاركة والديمقراطية الإدارية والسياسية".

ويضيف أنّ "المشروع يهدف إلى توضيح بعض النصوص القانونية وجعلها أكثر مرونة في استعمالها خدمة للمصلحة المحلية والعامة". كما يلفت إلى أنّ "ورش العمل تعود بالفائدة علينا أيضاً كمدرّبين لأنّه يُعرّفنا بكثير من المواضيع التي تستدعي البحث القانوني ويمكن أن يكون مفيداً جداً للمعنيين في تعديل القوانين التي ترعى عمل البلديات".

ويؤكد القاضي أحمد أنّ "كمّ المعلومات الموجود في برنامج التدريب كبير ويتطلّب بذل جهد مضاعف، ولذا نحاول قدر المستطاع أن نوصله بالكامل، ولكن ما تبيّن لنا بعد تدريبنا لنحو سبع مناطق من عكّار وطرابلس وصيدا وصور والبترون وجبيل وكسروان والمتن، أنّ ثمة تعطّشاً كبيراً لهذا النوع من المعطيات وأنّ ثمة تجاوباً كبيراً ورغبة في الاستحصال على المعلومات وتبادلها ومناقشتها".

وفي السياق عينه، يشدّد القاضي أحمد على أنّ "الهدف ليس تلقينياً فورش العمل هي تطبيقيّة نوصل عبرها أفكاراً جديدة في عمليّة إدارة المجالس البلديّة ونقترح، حيث أمكن، حلولاً لمشاكلها".

معلوف

وحول هندسة البرنامج التدريبي يشرح القاضي في ديوان المحاسبة ايلي معلوف أنه "تمّ إعداد المادة التدريبية بطريقة متكاملة في المحاور الثلاثة وتضمّن الملف التدريبي معلومات موثّقة ومراجع وتمارين تطبيقية وأمثلة عملية تبقى كمرجع بتصرّف البلديات بعد انتهاء ورش العمل".

تركيز على العمل

انطباعات المشاركين اليومية

وعن المحور المالي، اعتبر معلوف أن "البرنامج يشرح مبادئ وطرق إعداد موازنة البلديات ومراحل تنفيذها ويوضح مختلف عمليات الجباية والإنفاق وتفاصيل مشروع الموازنة وتقسيماته ومرفقاته". ويشدّد معلوف على "أهمية ترشيد المال العام خلال عمليات تنفيذ الواردات والنفقات وتحقيق أفضل النتائج من استعماله".

وعن تعزيز قدرات البلديات المالية يشرح معلوف أن البرنامج يتطرق إلى "المصادر الأساسية لدخل البلدية لا سيما منها العائدات والنفقات من أموال الصندوق البلدي المستقل ويفصّل الرسوم والعائدات التي تستوفيها البلدية مباشرة، متطرقاً إلى مشاكل التحصيل الحالية ليخلص إلى أفكار حول كيفية تعزيز الاستقلال المالي للبلديات والإمكانات المتاحة أمام زيادة مواردها".

ويرى معلوف أن هذا البرنامج "مهمّ لجهة تزويد رؤساء وأعضاء المجالس البلدية بالمعلومة الصحيحة والدقيقة وبتعزيز علاقاتهم مع ديوان المحاسبة ومع وزارة المالية من خلال معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي".

آراء المشاركين

يشدد المشاركون من جهتهم، على أهمية "التركيز على مبدأ الرقابة الذاتية"، و"إشراك الناس في العمل التنموي وتعريفهم على العمل البلدي" وعلى معرفة موارد النفقة، ويشيرون الى أن ورش العمل أتاحت لهم "التعرف على صلاحيات الرئيس والمجلس البلدي والاطلاع على قانون البلديات وعلى النظام البلدي"، وعلمتهم "التركيز على المراجع القانونية والاستناد اليها في تنفيذ المشاريع البلدية، والتأكد من القوانين قبل إنجاز اي معاملة".

ويقول أحد المشاركين "أصبحت أنتبه الى ضرورة عدم التسرع في التصرف من دون الرجوع الى القانون والتدقيق فيه، وعدم الارتجال في تنفيذ المشاريع البلدية". ويؤيده آخر في أن "الأهم هو الابتعاد عن مخالفة القوانين وتفادي تجاوزها، وعدم التسرّع في أخذ القرارات العشوائية". ويشدد ثالث على ضرورة "عدم تنفيذ اي مشروع ودراسة من دون دعم المجتمع الأهلي".

ويتمنى بعض المشاركين "اقامة ورش عمل متخصصة لأمناء الصندوق والكتاب ومقرري اللجان والشرطة البلدية". ويرى آخرون ضرورة أن تقام "ورش تدريبية شبه فصلية او سنوية للإطلاع على ما هو جديد".

ويطالب قسم ثالث "بتخصيص كل دورة لموضوع معين". وترى مجموعة أخرى ضرورة اقامة "دورات تخصصية تتعلق بمهام اللجان داخل المجلس البلدي من ادارة وبيئة وتنمية". ويقترح البعض "اعادة هذه الدورات التدريبية سنوياً لكل اعضاء المجلس البلدي".

مجموعة من المشاركين

٤٢ ورشة عمل في المحافظات للمجالس المستحدثة والمنتخبين الجدد

البلديات في مواكبة التحديات الإدارية والمالية والتنموية

كتب منصور بو داغر:

كما في الادارة العامة، كذلك في الادارة المحلية، بات التدريب ضرورة لا ترفاً، وعنصراً أساسياً في التطوير والاصلاح وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وكما في الادارة العامة، كذلك في الادارة المحلية، أصبح بناء القدرات نهجاً يومياً ومستمراً، وجزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التحسين.

على هذا الأساس أطلق وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الإعمال المحامي زياد بارود "مشروع دعم قدرات البلديات اللبنانية في الإدارة المحلية" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتولى تنفيذه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي و«شركة تنمية المعرفة". ويقام المشروع تحت عنوان "مواكبة تحديات العمل البلدي: القوانين والإدارة المالية والتنمية المحلية".

من إحدى ورش العمل

فلفلي

يقول منسق المشروع بيار فلفلي لـ"حديث المالية" إن البرنامج "هو خطوة جديدة من نوعها حيث إنه يتوجّه للمرة الأولى إلى رؤساء وأعضاء البلديات المنتخبين حديثاً ويغطّي جغرافياً كافة المناطق اللبنانية في فترة ٤ أشهر بإجمالي ٤٢ ورشة عمل". ويعتبر فلفلي أن "المشروع يساهم في نشر ثقافة الحكم الصالح في الإدارات المحليّة ويركّز على أهمية القيم المتعلقة بالشفافية والمصداقية والحفاظ على المال العام؛ كما يوضح أهم المبادئ والإجراءات الإدارية والمالية التي ترعى العمل البلدي مشجّعاً المشاركين على أداء دورهم كقادة محليين وعلى احترام الأبعاد الثقافية والاجتماعية في مجتمعاتهم والالتزام بمبادئ مشاركة المواطنين في مختلف مراحل العمل التنموي".

شرح

تستهدف إجمالي ورش العمل ١٢٠٠ رئيس وعضو مجلس بلدي موزعين على ٣٠٠ بلدية في لبنان وأنجزت المرحلة الأولى منه خلال شهري كانون الثاني وشباط ٢٠١١ بمشاركة ٢٥٨ ممثلاً عن ١٣١ بلدية من شمال لبنان وجنوبه. ويمتدّ برنامج ورشة العمل على ١٨ ساعة موزّعة على ٣ أيام متواصلة.

وعن المجالات التي يتم التدريب عليها، يوضح فلفلي أن "المشروع يشمل ثلاثة محاور أساسية هي محور الحكم الرشيد والإطار القانوني للبلديات ومحور الإدارة المالية ومحور التنمية المحلية، ويتولّى إعداد وتنفيذ المحورين الإداري والمالي معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في حين تتولى شركة تنمية المعرفة إعداد وتنفيذ المحور المتعلق بالتنمية المحلية".

ويضيف "يتيح المشروع الفرصة أمام تزويد المشاركين بالمعارف والمهارات الضرورية لعمل بلدي متطور وكذلك لبناء شبكة علاقات متينة بين أعضاء البلدية من جهة وبين البلدية والمواطنين من جهة أخرى وكذلك مع اتحاد البلديات أيضا".

ويعتبر فلفلي أن "العمل في المشروع يسير بشكل جيد ووفق آلية متابعة وتقويم لكل الخطوات. وتتولّى وزارة الداخلية والبلديات بالتعاون مع مشروع الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم الدعوات والتنسيق مع البلديات لتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة".

ويخلص فلفلي إلى أن المشروع "يتميز بالمستوى الرفيع للخبراء والمدربين القيمين على التدريب وكذلك بالمساحة التفاعلية والتشاركية بين البلديات خلال حلقات العمل".

أحمد

أحد أبرز هؤلاء المدربين هو القاضي في مجلس شورى الدولة عضو هيئة القضايا في وزارة العدل عبدالله أحمد، الذي يوضح لـ"حديث المالية" أنّ "الشق الاداري يتضمّن عدّة مواضيع كاللامركزيّة الإداريّة والانتخابات البلدية وصلاحيّات المجلس البلدي ورئيسه والرقابة الإداريّة والقضائيّة على البلدية وعمل سلطة الوصاية والسبل والوسائل القانونية المتاحة أمام البلدية للتعاون

محاور البرنامج

المحور الأول: الإطار القانوني
- مبادئ الحكم الصالح
- الإطار القانوني للبلديات
- صلاحيات المجلس البلدي ورئيس البلدية
- الرقابة على البلديات

المحور الثاني: الإدارة المالية
- مفهوم وإعداد مشروع موازنة البلدية
- تنفيذ موازنة البلدية
- القواعد العامة للموارد البلدية

المحور الثالث: البلديات والتنمية المحلية
- دور البلدية في التنمية المحلية
- تحديد الاحتياجات والأولويات والمشاريع
- تعزيز مشاركة المواطنين في الحكم المحلي

اطلقها معهد باسل فليحان بالتعاون مع ENA

"السياسات العامة" عنوان النسخة الثانية من لقاءات الكوادر العليا في الادارة اللبنانية

نسخة جديدة من اللقاءات العلمية المخصصة للكوادر العليا في الادارة اللبنانية، انطلقت في ٧ نيسان ٢٠١١، مع مجموعة جديدة من القياديين في الادارة العامة اللبنانية، حذوا حذو من سبقوهم العام الفائت، للمشاركة في برنامج التدريب المتخصص هذا، الذي هو ثمرة تعاون لبناني فرنسي ورغبة مشتركة في تعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين المهتمين بتعميق معارفهم وصقل مهاراتهم والاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في ادارة الشأن العام وخصوصا الشأن المالي، اذ نظمه العام المنصرم معهد باسل فليحان مع المعهد الوطني للإدارة في فرنسا (ENA) بالشراكة مع سفارة فرنسا في لبنان.

من افتتاح برنامج اللقاءات لسنة ٢٠١١

وللمرة الأولى، التقى نحو ٢٠ من كبار المسؤولين في الادارة اللبنانية، من مديرين عامين وقضاة وقياديين في مؤسسات عامة مختلفة، على المقاعد نفسها، لمتابعة ٤ حلقات دراسية ادرجت تحت عنوان كبير هو "تحديث الدولة". وتطرق البرنامج الى مسارات هذا التحديث من خلال عدد من التجارب الدولية، مركزا على اصلاح المالية العامة كمدخل اساسي اليه، كما تناول اللامركزية الادارية والمالية، والقيادة وادارة التغيير. وشكّل البرنامج فرصة حقيقية للتعاون واكتساب المعارف الجديدة ولتبادل الخبرات الشخصية وتطوير الاداء، وأجمع المشاركون على اهميته وضرورة الاهتمام بالقيادي ومواكبته في مساره الوظيفي، لكي يستطيع تحقيق طموحاته في التحديث والبناء والتطوير. وهذا النجاح الكبير الذي لقيه البرنامج، شجع على اطلاق دورة ثانية منه مع ENA، هذه المرة تحت عنوان لا يقل أهمية، وهو "السياسات العامة"، برعاية مصرف "فرنسبنك".

وكما في العام المنصرم، يتألف البرنامج من اربع ورش عمل مدة كل منها يومان اثنان وبمعدل ورشة عمل كل شهر. الورشة الأولى التي أقيمت في ٧ نيسان، تناولت تصميم السياسات العامة وتطبيقها، وتولت ادارتها الخبيرة ماري–فرنسواز بيشتيل، عضو مجلس الشورى الفرنسي منذ العام ١٩٩٦، والعضو في لجنة الادارة العامة في المجلس الاقتصادي والمالي في الامم المتحدة. ومديرة المعهد الوطني للادارة في فرنسا بين العامين ٢٠٠ و٢٠٠٢. خصصت ورشة العمل هذه لدراسة مراحل اعداد السياسات العامة، وهي استندت الى دراسة حالات واقعية، كما اعتمدت على المقارنة بين نماذج مختلفة، وركزت على أن السياسات العامة تستهدف تحقيق المصلحة العامة، ويستلزم تصميمها تحديد الاولويات وايجاد التوازن ما بين الحاجات الفعلية والتوقعات المالية، اما تنفيذها فيتألف من عدة مراحل ويتطلب اشراك مختلف الجهات المعنية. وفي التاسع من أيار المقبل والعاشر منه، تقام الورشة الثانية، وهي تتناول "اصلاح المالية العامة كمدخل لتحديث الدولة". أما الخبير المسؤول عن هذه الورشة فهو فرانك موروداك، المراقب العام للموازنة وحسابات الوزارات لدى وزارتي الاقتصاد والمال الفرنسيتين منذ العام ٢٠٠٧، وهو كان سابقاً مديراً عاماً لتحديث الدولة ومدير اصلاح الموازنة، وأدى دوراً كبيراً في وضع قانون الموازنة الفرنسي الجديد وله كتاب في هذا الشأن. كذلك له كتاب بعنوان "اصلاح الدولة من خلال التدقيق". وتتمحور ورشة العمل على أهداف هذا القانون الاصلاحي الذي كان نواة للتغيير وفتح الباب واسعا امام تحديث الادارة العامة الفرنسية، كما تناقش امكان تطبيق اصلاح مماثل في لبنان. وتركز الورشة على أن الموازنة الحكومية تمثل الاداة الاساس في العمل الحكومي، وهي ترجمة مادية للتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى.

وفي الأول من حزيران والثاني منه، سيكون موضوع "الطاقات البشرية: تكلفة، تحديات وفرص"، عنوان ورشة العمل التي تديرها كورين ديفورج، المراقب العام للادارة لدى وزارة الداخلية الفرنسية. وهي عملت الى جانب وزير الخدمة المدنية واصلاح الدولة والادارات المحلية، ولديها خبرة واسعة في مجال التوظيف والتدريب في الادارة العامة الفرنسية.

تركز الورشة على أن خفض الانفاق العام وتحسين نوعية الخدمات المقدمة الى المواطنين هما المدخلان الاساسيان لتطوير العمل العام، ويتطلب ذلك نظرة جديدة للطاقات البشرية كونها تشكل اهم بنود الانفاق المبنية على ترشيد كلفة العمالة، ورفع مستوى كفاءة الوظيفة العامة. وتسعى هذه الورشة الى عرض ابرز التحديات العملية التي تواجهها، وتقييم اكلافها المالية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تقييم الفرص التي توفرها، وتتطرق الى تحليل دور المسؤولين عن عملية ادارة الطاقات البشرية، وذلك عن طريق عرض ابرز المنهجيات الدولية والدروس المستقاة منها.

من إحدى الندوتين

الشراء المركزي، ولمن يتم، ولأي أنواع شراء يعتمد، وهل يتوافق مع المبادىء العامة للشراء الحكومي أم يتعارض معها. كذلك تطرقت الندوة الى اشكاليات التطبيق، لجهة العلاقات بين الادارات، والعلاقات مع المزودين، مع عرض للأدوات الحديثة كالشراء الالكتروني. وشمل النقاش امكانات التطبيق والاحتياجات في لبنان.

الندوة الثانية التي حاضر فيها أيضاً ناجال ودراز، ركزت تحديداً على "التجربة الفرنسية في مجال عمليات الشراء المركزي في المستشفيات العامة"، وشهدت عرضاً للتجربة الفرنسية في هذا المجال وتبادلاً للخبرات والنقاش حول أساليب تفعيل إدارة الشراء المركزي في المستشفيات العامة في لبنان، وتطويرها، مع التشديد على ما للشراء المركزي في المستشفيات العامة من خصوصية، لجهة كونه يتعلق بالأدوية والمعدات الطبية.

بعد انجاز برنامج تعزيز قدرات أساتذة المدارس الرسمية

نحو استراتيجية وطنية للتثقيف الاقتصادي والمالي

بالأرقام: عشر ورش عمل اقيمت ما بين تشرين الأول ٢٠٠٩ وحزيران ٢٠١٠، استضافتها تسع ثانويات رسمية في كل المحافظات والمناطق اللبنانية، وبلغ عدد المستفيدين منها ١٥٩ أستاذا لمادة الاقتصاد في المدارس الرسمية، و٢١٤ مدرسة.

انها حصيلة برنامج تعزيز قدرات أساتذة الاقتصاد في الثانويات الرسمية الذي نظمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بالتعاون مع كلية الاقتصاد في جامعة القديس يوسف، ضمن شراكة بين وزارة المال ووزارة التربية والتعليم العالي.

تتمثل أهداف البرنامج على المدى القريب في "تزويد مدرسي مادة الاقتصاد، أحدث المعارف الاقتصادية"، وعلى المدى المتوسط ، يهدف الى "دعم وزارة التربية والتعليم العالي في خطة النهوض التربوي عبر تنمية قدرات الموارد البشرية"، أما الهدف على المدى البعيد فهو "تعزيز الثقافة الاقتصادية والمالية في المجتمع اللبناني".

ارتكز البرنامج التدريبي على المناهج المدرسية الحالية، وشمل ثمانية محاور اعتبرت أولوية بحسب تقويم الحاجات الذي أجراه معهد باسل فليحان بالتنسيق مع مديرية الارشاد والتوجيه في وزارة التربية، وهذه المحاور هي: المحاسبة الوطنية، والمحاسبة العامة، والاقتصاد الجزئي (الميكروي) والنقد والاقتصاد الكلي (الماكروي) والتبادلات الاقتصادية الخارجية والنمو والمالية العامة.

وانطلق الخبراء في إعداد هذا البرنامج من مراجعة دقيقة وتفصيلية للمناهج المتوافرة واعتمدوا في منهجية العمل على أسلوب تشاركي، يعول على تقنيات العصف الذهني وعمل المجموعات والتمارين التطبيقية ودراسة الحالات.

أقيم الاحتفال الختامي للبرنامج وتوزيع الشهادات على المشاركين فيه، في شباط الفائت، في قاعة المحاضرات في وزارة التربية، برعاية وزير التربية والتعليم العالي الدكتور حسن منيمنة ووزيرة المال ريا الحسن والمدير العام للتربية فادي يرق ومديرة معهد باسل فليحان المالي لمياء المبيض بساط، ومدير التعليم الثانوي محيي الدين كشلي ومديرة أمانة سر تطوير القطاع التربوي الدكتورة ندى منيمنة وعميدة كلية الاقتصاد في جامعة القديس يوسف الدكتورة إيرما مجدلاني.

من اختتام البرنامج

غلاف المجلّد التدريبي

درعان تذكاريتان من مديرة معهد باسل فليحان الى الوزيرين منيمنة والحسن

لكن المشروع لم ينته هنا، اذ إن طموح القائمين به أكبر من هذا الخطوة الأولى بكثير.

فوزيرة المال ريا الحسن شددت على أن "وزارة المال سعت، من خلال هذا البرنامج، الى اطلاق عملية تثقيف مالي واقتصادي للمجتمع اللبناني، وخصوصاً للأجيال الطالعة". ودعت من سيخلفها في وزارة المال"الى تأمين ظروف الاستمرار في هذا المشروع، والعمل على تطويره، وتأمين التمويل اللازم له، وعلى اعتماد استراتيجية مدروسة في هذا الاطار".

أما وزير التربية والتعليم العالي الدكتور حسن منيمنة فأكد أن "البرنامج سيستكمل بتطوير أدوات تدريبية ومعرفية جديدة تتوجه للطلاب في المرحلة التمهيدية المتوسطة والثانوية، تمكن الطالب من مواكبة تطورات العصر ومحاكاة التجارب العالمية المتقدمة في هذا المجال".

واشار المدير العام للتربية فادي يرق، الى ان "هذا البرنامج يتكامل مع توصيات وزارة التربية والتعليم العالي بتطبيق التدريب المستمر لأفراد الهيئة التعليمية"، من خلال "إلزام كل فرد من أفراد الهيئة التعليمية في المدارس والثانويات الرسمية اختيار دورة تدريبية واحدة على الأقل تتناسب مع احتياجاته في السنة الدراسية".

وبحسب مديرة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء مبيض البساط، "يجري العمل على وضع أجندة وطنية للتثقيف الاقتصادي والمالي تتضمن مجموعة كبيرة من الأنشطة، ومنها توسيع قاعدة المشاركة في برامج التثقيف المالي والاقتصادي، وتنظيم دورات متممة ومعمقة في هذا المجال، وابتكار أدوات تعليمية وطرق حديثة كالكتيبات والألعاب التربوية وبعض النشاطات التي من شأنها أن تسهل عملية التثقيف الاقتصادي والمالي لدى الطلاب، وبذل الجهود كافة لتطوير العمل نحو اطلاق خطة استراتيجية وطنية للتثقيف الاقتصادي والمالي".

وكشفت البساط أن "دراسة كمية ونوعية ستنفذ على نطاق وطني، على أن يعقد في تموز المقبل مؤتمر وطني لعرض نتائج الدراسة ومناقشتها، يتم خلاله إنشاء لجنة وطنية مكلّفة وضع إستراتيجية وخطة عمل، وصولاً الى عقد حوار وطني في هذا الشأن في كانون الأول المقبل، وصولاً الى إطلاق الإستراتيجية الوطنية".

جدول الدورات التدريبية

١٠ دورات تدريبية	عدد الاساتذة المشاركين	عدد المدارس المستفيدة
بيروت – معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي	١٣	١٨
صيدا – ثانوية د. نزيه البزري	١٨	٢١
الغبيري – ثانوية الغبيري الرسمية	٢٠	١٨
المتن – ثانوية جديدة المتن الرسمية للبنات	١٤	١٨
جبيل – ثانوية جبيل الرسمية	١٢	١٦
عاليه – ثانوية مارون عبود الرسمية	١٨	٢٢
طرابلس – ثانوية سابا زريق الرسمية	١٩	٢٣
عكار – ثانوية حلبا الرسمية	٩	١٨
النبطية – ثانوية حسن كامل الصباح الرسمية الرسمية – عربصاليم	١٥	٢٣
زحلة – ثانوية حوش الأمراء	٢١	٣٧
المجموع	١٥٩	٢١٤

ندوتان عن الشراء الحكومي المركزي: التجارب الفرنسية والأوروبية وإمكانات التطبيق في لبنان

لا يزال الشراء الحكومي موضوعاً يحظى باهتمام كبير من وزارة المال، في إطار توجهاتها لترشيد الإنفاق العام وزيادة فاعليته. وهذا الاهتمام يترجمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي باقامة دورات تدريبية وورش عمل في هذا المجال، وبغية الإطلاع على أفاق جديدة في مجال إدارة عمليات الشراء الحكومي، تتوجه إلى المسؤولين والمختصين في مجال الشراء الحكومي في الإدارات العامة، بالإضافة إلى ممثلين عن السلطات الرقابية والجهات المانحة.

وفي هذا الاطار، أقيمت في مطلع آذار الفائت ندوتان، نظمهما معهد باسل فليحان بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتعاون التقني الدولي ADETEF، وحاضر فيهما رئيس دائرة الشراء الحكومي في ADETEF جان فيليب نادال، ومدير القضايا القانونية في مصلحة الشراء الحكومي في وزارة الموازنة والمحاسبة العامة والخدمة العامة الفرنسية كريم دراز.

الندوة الأولى كانت بعنوان "الشراء المركزي: التجربة الفرنسية"، وتناولت التجارب الفرنسية والأوروبية المتعلقة بقواعد ومبادئ الشراء الحكومي، وركزت على من يتولى

أصداراتها للسندات فازت بجائزتي MTN-i وEMEA Finance

سياسة وزارة المال في إدارة الدين تحصد الجوائز

"الجائزة الأوروبية لأهم اصدارات السندات لسنة ٢٠١٠"، ضمن جوائز MTN-i الأوروبية والعالمية، وجائزة مجلة EMEA Finance، تتويجان عالميان تبلغتهما وزارة المال بفارق أيام قليلة في آذار المنصرم، عن اصداراتها لسندات الخزينة في ٢٠١٠، وهما تالياً تأكيدان لسلامة السياسة التي انتهجتها وزارة المال، في مجال استراتيجية الدين، سعياً الى تخفيف عبء خدمته عن كاهل الخزينة.

وقد حصلت وزارة المال على جائزة MTN-i مع "بنك بيبلوس"، عن الاصدار الذي تولى الأخير ادارته وتسويقه في كانون الأول ٢٠١٠ لسندات بالليرة اللبنانية مدتها سبع سنوات. وقد بلغت قيمة هذا الاصدار ١٥٠٠ مليار ليرة لبنانية، وهو كان الأول لسندات بالليرة اللبنانية لسبع سنوات.

ولبنان هو واحد من خمس دول فازت بجائزة MTN-i هذه السنة، هي فنلندا واسبانيا والبرتغال وبلجيكا، علماً أن الجائزة منحت أيضاً لجهات غير سيادية، كالمصارف والمؤسسات المالية.

ومنح المنظمون لبنان الجائزة "لاستخدامه برنامجه لسندات الخزينة المتوسطة الأجل EMTN في أكبر اصدار للسندات غير المشتركة وأول اصدار لسندات اسمية بالليرة اللبنانية، بهدف تحقيق خفض استراتيجي للدين بالعملات الخارجية، مما وفر سندات دين بالليرة اللبنانية للمستثمرين الدوليين في اصدار عالي السيولة، في مرحلة كان فيها هؤلاء المستثمرون يميلون أكثر فأكثر الى سندات الأسواق الناشئة بالعملات الأجنبية". وتعنى MTN-i بأسواق الدين، وتركز على السندات المركبة، والاكتتابات الخاصة، وسندات الخزينة المتوسطة الأجل.

وتكافىء جوائز MTN-i، التي تقام للسنة الثامنة على التوالي، الاصدارت الناجحة المنفذة في هذه الأسواق.

أما جائزة مجلة EMEA Finance، فقد تبلغت الوزارة الفوز بها من ناشر المجلة كريستوفر مور ورئيس تحريرها تيم بورك، وهي مخصصة لأفضل اصدار للسندات السيادية في الشرق الأوسط في العام ٢٠١٠، وذلك عن اصدار السندات بالعملة الأجنبية (يوروبوند) بقيمة ١,٢ مليار دولار في آذار ٢٠١٠.

الجائزتان تكافأن اذاً السياسة التي تنتهجها الوزارة في مجال ادارة الدين العام. فقد خطت الوزارة خطوات واسعة نحو تحقيق أهدافها، من خلال العمل على وضع أول استراتيجية لبنانية متوسطة الأمد للدين العام للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٥، يجري تيويمها سنوياً.

وتشمل الانجازات أيضاً إعادة النظر في وظائف مصلحة العمليات في ما يتعلق بالدين، ومن المتوقع أن تظهر النتائج في الفصل الثاني من عام ٢٠١١ لجهة تحسين الفاعلية وانسياب المعلومات والتقليل من المخاطر التشغيلية.

وتم تعزيز التنسيق بين ادارة الدين والسياسة النقدية، بحيث تكون أهداف كل منهما محددة بوضوح.

وفي اطار استراتيجية ادارة الدين، عملت وزارة المال وتعمل على خفضِ كلفةِ الدينِ العام وتأمين كل الاحتياجات التمويلية للحكومة، ضمن افضلِ شروط السوق. كذلك تعمل الوزارة على توسيع قاعدة المستثمرين، وتمديد المعدل الوسطي لمدة الاستحقاق، سعياً الى خفض الفوائد والحد من مخاطر اعادة التمويل.

ورفعت الوزارة مستوى جهاز ادارة الدين العام في هيكليتها من دائرة الى مديرية، بموجب القانون الرقم ١٧ تاريخ ٢٠٠٨/٩/٩، ويجري العمل على اصدار مرسوم تطبيقي لانشاء هذه المديرية، اضافة الى مرسوم يحدد المبادىء التوجيهية لعمل الهيئة العليا لإدارة الدَين.

وتعمل وزارة المال على اصدار سندات خزينة بالليرة اللبنانية لآجال اطول بهدف تعزيز ادارة الدين الداخلي، وتوسيع المعدل الوسطي لمدة استحقاقه، بما يحد من مخاطر اعادة التمويل.

ويجري العمل أيضاً على تعزيز علاقات المستثمرين مع وزارة المالية من خلال استحداث موقع الكتروني متخصص، والاستمرار في تزويدهم معلومات تفصيلية.

رئيس دائرة الاعتراضات في عكار نال شهادة نقابة خبراء المحاسبة الأميركية

أتم رئيس دائرة الاعتراضات في مالية عكار يوسف الجعيتاني المواد الأربع REGULATION - FINANCIAL & ACCOUNTING - AUDIT - BUSINESS المتوجبة للحصول على شهادة CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANT (CPA) الصادرة عن نقابة خبراء المحاسبة في الولايات المتحدة الأميركية، وذلك بنجاح تام وبمعدل ٨٨/١٠٠.

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، رولا درويش، سابين حاتم، ليندا الدحداح، جوزيان شبلي ومايا ملحم.
تصميم وتنفيذ: دوللي الهاروني
طباعة: المطبعة العربية

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
contact@if.org.lb
هاتف: ٠١/ ٤٢٥١٤٧ – ٠١/ ٤٢٥١٤٩
فاكس: ٠١/ ٤٢٦٨٦٠

حياة الوزارة

زواج

- تمّ زفاف رئيس الدائرة الادارية مي قهوجي (مالية جبل لبنان – الدائرة الادارية) من المهندس سيمون الحاج.
- تمّ زفاف المحرر ليليان صليبا (مالية جبل لبنان – خدمات المكلفين) من السيد جوزف ضاهر.

بنون وبنات

- رزقت المراقب الرئيسي ميشلين مزهر (مالية جبل لبنان – التدقيق) ثلاثة توائم هم صبي وبنتان، سمتهم شربل وتريزيا وريتا.
- رزقت المراقب الرئيسي دنيز يوسف (مالية جبل لبنان – المصلحة المالية الاقليمية) مولودة أنثى سمتها انجلينا.
- رزقت المراقب جوسلين بوغراش (مالية جبل لبنان – خدمات المكلفين) مولودة أنثى سمتها ريتا.
- رزقت المراقب راغدة جرجس (مالية جبل لبنان – خدمات المكلفين) مولوداً ذكراً سمته مارون.
- رزقت المراقب لينا ملاك (مالية جبل لبنان– خدمات المكلفين) مولودة أنثى سمتها جوي.

كتاب من المكتبة المالية

Après la crise/Alain Touraine Paris: Editions du Seuil

Comment la crise économique que nous traversons agit-elle sur les tendances à long terme qui transforment nos sociétés? Comment entrevoir ce qui nous attend lorsque nous en sortirons? Telles sont les deux questions autour desquelles se noue l'essai le plus anticipateur d'Alain Touraine. Notre société, à l'heure de l'économie globale et de l'individualisme triomphant, a rompu avec le vieux modèle d'intégration qui avait été le sien depuis la révolution industrielle. Nous ne nous représentons plus nous-mêmes comme les acteurs d'un système économique autour duquel s'organiserait toute la vie sociale, mais principalement comme des sujets dotés de droits et créateurs de leur propre vie dans un univers à dominante culturelle. C'est ainsi que l'"acteur" agit de plus en plus indépendamment du "système". La crise, en séparant encore davantage l'économie de la société, sous l'effet de l'autonomie croissante des logiques spéculatives et financières, est susceptible d'influer de deux façons sur cette tendance à long terme.

Bref, les années qui viennent hésiteront entre la catastrophe et la refondation. C'est à l'étude des facteurs qui pèseront dans un sens et dans l'autre qu'est consacré ce livre.

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 41 | Avril 2011 | www.if.org.lb

Ne soyez pas de simples fonctionnaires

Les gouvernements passent et assurent l'intérim, mais l'administration demeure toujours garante de la continuité de la gestion publique.
Avant de remettre mon portefeuille à mon successeur, j'aimerais m'adresser à la famille du ministère des Finances: j'étais bien consciente que ce ministère était pionnier. Je connais maintenant son secret: le talent humain, l'engagement au service, l'esprit d'équipe, la volonté de mieux servir, de progresser, et votre aspiration à l'excellence.
Je m'adresse à vous tous, femmes et hommes, cœur de ce ministère clé: Ne vous contentez jamais d'"affaires courantes", et agissez, dans vos fonctions, comme si vous étiez chacun ministre et leader.
Ne vous découragez pas des critiques, aussi cuisantes et amères qu'elles peuvent être. Respectez les valeurs de service: neutralité, égalité, objectivité et éthique.
Ne vous contentez pas du quotidien, et investissez votre énergie dans le travail, le sens de l'initiative et l'innovation. Soyez créatifs et ne vous découragez jamais quand il s'agit de présenter vos idées et vos propositions.
Soyez conscients de la responsabilité que vous assumez aux yeux des citoyens, au service desquels nous sommes tous, et agissez en conséquence.
Soyez impartiaux, neutres et honnêtes.
Surtout, restez ouverts à toute nouveauté, à tout apprentissage; la formation continue est votre voie et l'Institut des Finances est à votre service pour rester informés et au courant des meilleures pratiques.
Appliquer les lois avec impartialité mais en même temps, n'oubliez pas de vous montrer humains et bienveillants à l'égard des citoyens car vous êtes là pour les aider.
Écoutez les remarques, et prenez-en ce qui porte de la valeur ajoutée. Améliorez la performance, les mesures et les législations.
Ne vous souciez point des critiques destructrices qui dénigrent vos efforts. Ne vous décourager guère, et ne laisser personne nuire à votre détermination.
Si l'administration publique libanaise est à l'image de notre société, multiplions donc nos efforts afin que le meilleur prévaut et que les fonctionnaires honnêtes et compétents y soient prédominants.
C'est seulement ainsi que nous pourrions renforcer la confiance du citoyen, et contribuer à la construction de l'État moderne auquel nous aspirons tous.

Raya al-Hassan
Ministre des Finances

Pourquoi une réforme de la loi sur la comptabilité publique?

Par Dominique Bouley et Jacques Charaoui*

Les différents débats en 2010 sur le budget ont montré que les textes législatifs et réglementaires en usage actuellement présentaient des faiblesses certaines dues, entre autres, à leur ancienneté. Ceci concerne principalement la loi sur la comptabilité publique dont la dernière version date de 1963 sous la forme d'un décret-loi qui reprend en grande partie des lois et décrets-lois plus anciens datant de 1951, 1953, et 1959, sachant que les nouveaux apports en 1963 sont limités. Ces textes sont partiellement inadaptés à une gestion moderne des finances publiques.

L'étude de la révision de la loi de la comptabilité publique n'est pas un fait nouveau puisque des études effectuées en 1996 avaient déjà traité de la réforme de cette loi.

Les principales faiblesses constatées de la loi sur la comptabilité publique portent tant sur la forme que sur le fond.

Dans le premier cas, le texte comporte de très nombreux articles et présente parfois un manque de cohérence, portant à la fois sur des règles et principes fondamentaux des finances publiques et sur des règles organisationnelles relatives à la mise en œuvre de ces principes fondamentaux, rendant ainsi toute amélioration organisationnelle difficile.
Quant au fond, il accuse une absence de précision concernant la préparation et le champ du budget, l'importance du cadre macroéconomique et des prévisions à moyen terme, le contrôle interne et externe et la clôture du budget, sans oublier l'absence de règles adéquates pour pallier les retards dans l'adoption du budget et pour assurer la continuité du fonctionnement de l'État.

La réforme de la loi de la comptabilité publique doit avoir plusieurs objectifs:

- Clarifier et simplifier les règles générales sur les finances publiques;
- Préciser clairement les règles concernant l'amélioration de la viabilité budgétaire sur l'exhaustivité, la transparence et le réalisme;
- Transposer au niveau d'un décret regroupant l'ensemble des règles nécessaires à la mise en œuvre des règles générales.

Le titre de cette loi peut induire en erreur les non-initiés du domaine des finances publiques, car elle ne mentionne que d'une manière très limitée les aspects concernant la comptabilité de l'État, mais traite principalement de la gestion budgétaire, de la préparation à la clôture du budget.
Cette loi de 249 articles est rigide. Elle combine, en fait, les règles générales sur la gestion des finances publiques et les instructions pour leur application. Si les règles générales s'inscrivent dans la durée, leur mise en application peut varier en fonction de l'organisation administrative et des outils utilisés. L'application de l'informatique par exemple, qui en était à ses débuts en 1960, a entraîné des changements considérables dans la gestion budgétaire de nombreux pays,

suite page 2

*Projet de la Banque Mondiale - EFMIS Ministère des Finances - Liban

Editée par:

INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN

Sommaire

www.institutdesfinances.gov.lb...soon! 3
Lancement des Rencontres des Cadres Dirigeants de la Fonction Publique Libanaise - 2011 4
Les Participants aux Rencontres 2010 pour découvrir LIBNOR 4

suite de la page 1

même si les principes et les règles fondamentales n'ont pas été remis en question. En s'appuyant sur l'article 65 de la Constitution, des travaux pour une réécriture de la loi est à l'étude, en introduisant des articles relatifs à l'amélioration de la gestion budgétaire et en retirant de la loi, les procédures de mise en œuvre qui se feront par décrets, permettant ainsi leur mise à jour plus aisée et plus rapide.

A. Les règles générales

Les règles générales traitant de la loi sur le budget et en définissant le contenu, sont toutefois limitées et manquent de précision. La notion même de budget extraordinaire est imprécise.

Les règles générales devraient:

- préciser la notion de budget supplémentaire ou rectificatif,
- assimiler la loi de clôture des comptes révisée à une loi du budget,
- déterminer le champ du budget, et introduire les lois programmes.

B. Les règles spécifiques à la gestion budgétaire

1. Préparation et présentation du budget

Préparation

La préparation du budget telle que proposée dans la loi de 1963 se fait du bas vers le haut, c'est-à-dire que les ministères dépensiers présentent leurs besoins au ministère des finances sans prendre en compte la contrainte des ressources. Des discussions et des choix difficiles s'ensuivent pour mettre au point le budget qui doit être établi en fonction des ressources possibles. Pour pallier ces problèmes, des améliorations ont été apportées depuis quelques années, mais ne se traduisent pas par des directives obligatoires permettant une élaboration optimale du budget.

La notion de directive ou de circulaire budgétaire n'est pas présente dans l'article 13 de la loi et il est seulement énoncé que le ministre des finances propose des principes pour la préparation du budget, mais une grande liberté est laissée aux ministères et institutions.

Ainsi, il est nécessaire de revoir le cadre de la préparation du budget avec un autre schéma comprenant la détermination d'un plafond global de dépenses et un cadre budgétaire à moyen terme, adoptés par le conseil des ministres en fonction des objectifs macro-économiques du gouvernement, suite à cela, une circulaire budgétaire est adressée aux ministères dépensiers fixant les plafonds de dépense et les autres directives spécifiques. Les ministères dépensiers préparent leurs propositions de budget ainsi que leur cadre de dépenses à moyen terme.

Présentation

La nomenclature budgétaire est essentielle pour la transparence du budget et sa cohérence. Elle repose actuellement sur une structure faisant un amalgame entre classification administrative, par nature et par destination.

Les dépenses sont divisées en deux parties, la partie 1 pour les dépenses courantes et la partie 2 pour les dépenses d'équipement et d'investissement. Les parties sont divisées en sections (ministères) puis en chapitres (directions), articles et paragraphes (nature). Les sections et chapitres correspondent en principe à une classification administrative et les articles et paragraphes à une classification par nature économique, mais qui peut-être par objectif. Une classification fonctionnelle est présente dans le document budgétaire, mais n'est plus satisfaisante dans la détermination des actions de l'Etat. Il est souhaitable de revoir l'organisation de cette nomenclature, sachant que s'il n'y a pas de modification de l'article 83 de la Constitution[1], l'article sus mentionné reste la base de la spécialité budgétaire des crédits. Il convient aussi de préparer l'avenir et de prévoir la possibilité d'introduire une classification par programme. Les travaux sont avancés pour améliorer ces classifications à la Direction du budget.

2. L'adoption et l'exécution du budget

L'adoption du budget n'est pas clairement présentée et devrait faire l'objet d'un titre spécifique dans la nouvelle loi qui, pour être cohérente, devrait reprendre les articles concernant l'adoption du budget de la Constitution, en particulier dans ses articles 83, 84 et 86. Dans ce cas, il convient de s'assurer la cohérence de l'article 19 avec l'article 84 de la Constitution. L'article 18 devrait, de même, être modifié dans la mesure où le rapport détaillé devrait être joint au projet de budget.

La loi de 1963 a précisé pour la phase de l'engagement un certain nombre de situations permettant la continuité des activités de l'État si des circonstances ne permettaient pas que le budget soit adopté dans les délais (article 59, et article 60). Ceci doit être clairement explicité et dépasse le cadre de l'engagement plus particulièrement pour l'article 60 relatif aux budgets par douzième en précisant les modalités de mise en place, à savoir la nécessité d'une loi du Parlement autorisant les douzièmes provisoires.

3. Le projet de révision de l'année 2000

Un projet de loi préparé en 2000 (PL 2000) devait amender certains des articles, mais il n'a jamais été adopté. Une grande partie de ce projet portait sur des modifications du circuit de la dépense. Dans le cadre de cette nouvelle loi, ceci devrait être pris en compte dans le décret concernant la mise en application de la nouvelle loi, le cas échéant, si ces modifications sont retenues.

4. Les marchés publics

Les règles relatives aux marchés publics font l'objet des articles 120 à 151. Une loi sur les marchés publics a été transmise au parlement pour adoption. Ceci entrainerait le retrait de ces articles après son adoption, de la loi actuelle.

5. Le Trésor public

Le Trésor public est présenté comme le service de l'État en charge des opérations d'encaissement et de décaissement du budget de l'État, ainsi que les opérations qui sont qualifiées d'hors budget mais qui sont en fait des opérations de trésorerie. Les opérations du Trésor sont effectuées par les comptables de l'État qui sont en charge de la gestion des fonds publics, fonds qui doivent être déposés à la Banque centrale, dans un compte unique. Ces comptables sont assistés par des caissiers et des agents percepteurs dont certaines obligations se confondent avec celles des comptables publics, d'où l'interrogation de savoir s'il convient de maintenir ces fonctions spécifiques.

Les comptables de l'État ont pour rôle de tenir la comptabilité financière de l'État, qui est consolidée par le comptable central du Trésor (art. 167). Cette comptabilité permet d'établir en fin d'année sous la responsabilité de la direction de la comptabilité publique, le compte général de l'administration des finances, (article 87 de la Constitution), un des documents de référence pour la loi de clôture des comptes.

La comptabilité financière de l'Etat décrit les opérations liées à l'exécution du budget et aussi d'autres opérations dites de trésorerie. Ces opérations de trésorerie concernent, par exemple, les comptes de dépôts et garanties et les avances du Trésor. Une partie de ces comptes de trésorerie prévus pour des opérations spécifiques en 1963, ont été utilisées pour d'autres fins, comme les comptes de garantie qui sont devenus des comptes d'attente ou de régularisation. Il existait un compte pour le fonds de réserve. Ce compte est maintenant sans objet.

Les règles générales de la comptabilité de l'Etat sont à revoir à la lumière des besoins d'information et de contrôle sur les activités financières de l'Etat. Il serait aussi nécessaire de décrire clairement le contenu de la loi de clôture des comptes, dont les mentions dans la Constitution et dans la loi sont très succinctes.

6. La gestion des fonds publics

La gestion des fonds publics est une fonction fondamentale du Trésor public qui devrait être traitée dans le cadre des opérations du Trésor et non dans celui des règles diverses, comme actuellement. Le principe fondamental énoncé est que l'ensemble des fonds de l'État soit déposé dans un compte unique à la Banque centrale, selon le principe du Compte unique du Trésor.

7. Les contrôles

Les contrôles ne sont pas décrits comme un élément fondamental de la gestion des finances publiques dans le texte actuel et ne font pas l'objet d'un regroupement dans un titre spécifique. Il serait souhaitable dans la réforme de la loi de présenter un titre présentant et explicitant les divers contrôles, contrôle a priori, contrôle concomitant, contrôle a posteriori, et les acteurs de ce contrôle.

www.institutdesfinances.gov.lb ...soon!

In view of promoting transparency and in line with its mission to build communication and awareness as well as facilitate easy and equal access to information, the Institut des Finances Basil Fuleihan has developed a new website.

Through its user-friendly interface, the portal will not only ensure public's access to information, but also equip public agents and citizens with the background and knowledge they need to become active participants in the process of policy making and monitoring.

It will provide all administrative information related to the Institute, in addition to its training activities, different projects implemented and related partnerships, with further access to some of its learning material as well as its various publications (Citizen's Guides, Annual Reports, Yearly Budget…), along with an access to an advanced information library.

A first of its kind section dedicated to Public Procurement aims at fostering a positive environment for good governance and accountability, and promoting anti-corruption. This section offers a complete list of tools related to Public Procurement, from a pool of national laws and standard bidding documents to tool kits and international best practices.

A first introduction was made on January 5th, 2011, to about 80 Invitees representing IOF key partner institutions such as the Ministry of Finance, other ministries and public institutions, the donor community, the academia, etc.

The website will be soon available at: www.institutdesfinances.gov.lb

Lancement des Rencontres des Cadres Dirigeants de la Fonction Publique Libanaise - 2011

Lors du lancement des rencontres 2011

L'Institut des Finances Basil Fuleihan en collaboration avec le Service de Coopération et d'Action culturelle de l'Ambassade de France au Liban et l'Ecole Nationale d'Administration - France ont lancé les Rencontres des Cadres Dirigeants de la Fonction Publique Libanaise - 2011 placées sous le thème de la "gestion des politiques publiques".

Organisées à raison de quatre séminaires d'une durée de deux jours par mois chacun, entre avril et juillet 2011, celles-ci ont débuté le **jeudi 7 avril 2011** par une cérémonie d'ouverture en présence de S.E. Madame Raya Haffar, Ministre des Finances, et S.E. Monsieur Denis Pietton, Ambassadeur de France au Liban, dans les locaux de l'Institut des Finances Basil Fuleihan.

Etaient également présents les participants aux Rencontres 2011, vingt cadres supérieurs de la fonction publique sélectionnés parmi une 50aine de candidatures: directeurs généraux de différents ministères, magistrats et directeurs au sein d'institutions publiques variées.
L'événement a été immédiatement suivie du premier séminaire du cycle, intitulé "Conception et Mise en œuvre des Politiques Publiques" et animé par Mme Marie-Françoise BECHTEL. Conseiller d'Etat en France depuis 1996, Mme Bechtel a été Directrice de l'ENA entre 2000 et 2002.
Ce séminaire sera suivi par trois autres Rencontres:

- **Les finances publiques outil de modernisation et de performance de l'Etat:** 9 et 10 mai 2011
  Expert: *M. Frank MORDACQ, Contrôleur budgétaire et comptable ministériel près les ministères économique et financier français.*
- **La fonction publique aujourd'hui: couts, défis et opportunités:** 1 et 2 juin 2011
  Expert: *Mme Corinne DESFORGES, Inspecteur général de l'administration - Ministère de l'intérieur, de l'Outre-Mer, des collectivités territoriales et de l'immigration*
- **Contrôle, audit et évaluation des dépenses publiques:** 18 et 19 juillet 2011
  Expert: *Mme Danielle LAMARQUE: Conseiller maître à la Cour des Comptes, et chef du service des relations internationales à la cour des comptes*

Le programme des Rencontres, a été lancé pour la première fois en 2010. Il s'adresse aux cadres supérieurs de la fonction publique libanaise et est destiné à accompagner les managers confirmés sur la voie de la performance, en capitalisant sur le transfert des bonnes pratiques et du savoir- faire.
Il aborde les thèmes de la gestion moderne de l'action publique, de la gestion financière, de GRH et d'outils de pilotage et de performance.
Les sessions prennent la forme d'un club d'échange de bonnes pratiques et de mutualisation d'expériences managériales.

Ce programme est organisé avec le soutien de la Fransabank.

Durant la visite à LIBNOR

Les Participants aux Rencontres 2010 se retrouvent pour découvrir LIBNOR

Se retrouvant régulièrement pour découvrir leurs institutions respectives, les participants aux Rencontres 2010 se sont réunis le 10 février 2010 à l'Institut Libanais LIBNOR accueillis par Madame Léna Dergham, Directeur Général par Intérim et son équipe qui ont présenté la mission et des activités de LIBNOR.